2022 - 2023

محاضرات في مادة حلقة بحث

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء

يقدمها الأستاذ الدكتور نور الدين شعباني

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة. كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

شعبة التاريخ

2023/2022

المحور الأول

السياسة الاستعمارية في إفريقيا

اولا: مفهوم الاستعمار:

عرف رياض زاهر الاستعمار بأنه:« **عبارة عن امتداد نفوذ دولة ما إلى دولة أخرى، على أن يصحب هذا النفوذ استغلال الأرض و السكان لصالح الدولة صاحبة النفوذ** » [1]

و يمكن أن نظيف إلى هذا التعريف حتى تلك الدول التي يعقد أصحابها اتفاقا مع دول اقوى منها لتوفر لها الحماية او تكون وصية عنها.

كما يمكن ان نعرف الاستعمار بأنه ظاهرة تهدف إلى سيطرة دولة قوية على دولة ضعيفة، من أجل بسط نُفوذها لاستغلال خيراتها في المجالات الاقتصاديّة والاجتماعية والثقافية، وهو بالتالي يُعتبر نهباً وسلباً لمُعظم ثروات البلاد المُستَعمرة، وتحطيم كرامة الشعوب وتدمير تُراثها الحضاري والثقافي، وكذلك فرض ثقافة الدولة المسُتعَمِرة، والاستعمار إخضاع جماعة من الناس لحكم أجنبيّ، وتسمى الأراضي الواقعة تحت الاحتلال البلاد المُستعمَرة، وقد وقعت معظم البلاد العربية تحت الاستعمار الأجنبي.

وهناك تعريف مشهور عن الاستعمار يقول بانه عبارة عن عقيدة سياسية تبحث عن تبريرات لاستغلال مستعمرة تابعة لإقليم معين او استغلال دولة من طرف دولة اخرى اجنبية، حيث يمارس البلد المستعمر سيادة على البلد المستعمر تتحول الى سيطرة سياسية، عسكرية و استغلال اقتصادي على حساب السكان المحليين. لهذا فان السياسة الاستعمارية الأوربية في إفريقيا لا تخرج عن هذا المعنى و هذه الأهداف.

اولا: السياسة الاستعمارية في إفريقيا:

1.السياسة الإدارية:

1**رياض زاهر**، استعمار افريقيا، الدار القومية للطباعة و النشر، القاهرة 1965م، ص6.

رغم اختلاف أساليب و طرق تنظيم الإدارات الاستعمارية الأوربية في افر يقيا من مستعمرة إلى أخرى ، إلا أنها كانت تقوم على نفس الافكار، حيث انها سياسة اطلق عليها صفة إدارة الأهالي او سياسة الأهالي(Politique indigène)، أي إدارة خاصة بالشعوب المستعمرة و موجهة إليهم خصيصا، و تقوم في معظمها على إخضاع الأهالي. كما تهدف الى استخدام الأهالي في تسيير المؤسسات المحلية من اجل السيطرة عليهم، و هذا باستثناء دولتين هما الجزائر و جنوب إفريقيا. اللتان كان فيهما الاستعمار يعتمد على المستوطنين الأوربيين [(1)].

و من هنا فإننا نلاحظ بأن الاستعمار الأوربي كان يطمح من خلال تلك السياسة الى ممارسة الوصاية على الأهالي في الدول المستعمرة. بحيث كان العنصر الأوربي على أقليته في تلك المناطق يحتل المراكز القيادية في ذلك التنظيم الاداري، ففي الكونغو مثلا نجد ان المستوطنون البلجيكيون رغم انهم يمثلون أقلية هناك، إلا أنهم يستأثرون بالوظائف العليا بحيث يعينهم الحاكم العام الذي يكون بلجيكيا. و حتى حكام المديريات و الأقاليم يتم اختيارهم من المستوطنين الأوربيين [(2)].

أما المستعمرات الفرنسية فكانت تخضع لوزارة المستعمرات الفرنسية، حيث كان يرأس كل مستمرة حاكم عام يعينه وزير المستعمرات، و يأتي تحت سلطة الحاكم العام مجموعة من الموظفين الإداريين الفرنسيين في مختلف الميادين، و لم تكن فرنسا تستعين بالأهالي في الوظائف إلا في حالات نادرة جدا و في الظروف القصوى[(3)].

أما بالنسبة للسياسة البريطانية في افر يقيا فبالرغم من أنها تحاول أن تسند الادراة الى الأهالي في معظم الأحيان، من خلال الاعتراف بسيادة السلطات المحلية التقليدية، فإنها استعملت سياسة عنصرية في مستعمرات أخرى خاصة في إفريقيا الوسطى و روديسيا من خلال عزل الجنس الأسود عن جميع مجالات التسيير إلا في تلك التي يكون فيها مصلحة

---

(1) ر.**ف.بيتس**، أساليب السيطرة الأوربية و مؤسساتها، في كتاب: *تاريخ إفريقيا العام*، مجلد7، ص 319.

(2) رياض زاهر، مرجع سابق، ص150.

(3) رياض زاهر، مرجع سابق، ص172.

للجنس الأبيض [1] حيث كان البيض في جنوب إفريقيا مثلا وحدهم هم أصحاب المقاعد في الجمعية التشريعية، و يتمتعون باحتكار المنافسات في التصويت و إعداد الميزانية و الإدارة و التخطيط و اتخاذ القرارات [2].

فلقد وصفت الإدارة الاستعمارية بأنها كانت تقوم على سياستين هما التمييز و الاستيعاب، و كلاهما تربط السلطات الإفريقية بالحكومات الاستعمارية من خلال قيام الأفارقة بدورهم السياسي التقليدي او بالدور الذي يفرضه عليهم الاستعمار، لكن في كل الحالات تظل دائما في وضع التابع، و لعل الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة هي:

اولا: لان توغل الأوربيين في داخل إفريقيا كان يتجاوز قدرتها على إيجاد العدد الكافي من العاملين الأوربيين على إدارة الأراضي التي تم السيطرة عليها حديثا.

ثانيا: رغبة الأوربيين في إقامة إمبراطوريات في إفريقيا بأبخس الأثمان، و عدم تحميل البلد الأصلي أية نفقات مباشرة أو على الأقل التقليل منها قدر الإمكان، خاصة و أن الأوربيين كانوا يدركون بأنه أي تفك أو خلل في البنية الاجتماعية للأفارقة سيقلل من تعاون المحليين معهم[3].

2. نظام الحكم الاستعماري الأوربي في إفريقيا:

إذا استثنينا النظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر و النظام الاستعماري الانجليزي في جنوب إفريقيا، فإننا نقول بأن النظام الاستعماري الأوربي في افريقيا تميز بتقرب الاستعماريون الاوربيون الى افراد السلطات المحلية للدول المستعمَرة ، و استخدموهم كحلفاء أو كوكلاء لهم عملوا من خلالهم على تحقيق أهدافهم الاستعمارية، حيث كان يقوم هذا النظام على وجود حاكم عام مسؤول أمام حكومته و يتمتع بسلطات غير محدودة في المستعمرة [4].

---

(1) زوزو عبد الحميد، تاريخ الاستعمار و التحرر في افريقيا و اسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، البجزائر، 2009، ص40.

(2) حسن سيد سليمان، ظاهرة الاستعمار في افريقيا و الوطن العربي، في مجلة ***دراسات افريقية***، الصادرة عن ، المركز الإسلامي الافريقي بالخرطوم، العدد الثاني، افريل 1986م، ص70.

(3) ر.**ف.بيتس**، أساليب السيطرة الأوربية و مؤسساتها، مرجع سابق، ص 322.

(4) نفسه، ص323.

فلقد كان الاستعمار الفرنسي في غرب افريقيا يعين مسؤول اداري اوربي يمارس دور السلطة الاستعمارية و دور السلطة الافريقية في ان واحد، بينما كان الرئيس المحلي يتولى السلطة التقليدية يمثل الرابطة بين السلطة الاستعمارية و السكان، و بالتالي فقد كان هذا الرئيس جزء لا يتجزأ من النظام الاستعماري. لكن يبقى هناك بعض الفروق بين الرئيس المحلي في المستعمرات الانجليزية و المستعمرات الفرنسية سنوضحها فيما يلي:

1: بالنسبة للمستعمرات البريطانية:

كانت جميع المستعمرات البريطانية في افريقيا باستثناء جنوب افريقيا و السودان تتبع وزارة المستعمرات البريطانية، بينما بقيت جنوب افريقيا تابعة لهذه الوزارة الى غاية سنة 1910 بعدما تم إلحاقها بالكومنولث البريطاني، اما السودان فكانت تابعة لوزارة الخارجية البريطانية[1].

و كانت وزارة المستعمرات البريطانية تضم إدارات في مختلف الميادين، كالشؤون المالية والفلاحية و الصحة و التعليم و غيرها. و لكن هذه الوزارة لم تكن ترسل مفتشين الى المستعمرات لكتابة تقارير سنوية عن مجريات الأمور في مستعمراتها[2].

لكن النظام الاستعماري البريطاني كان ينقسم الى نوعين هما: النظام المباشر و الغير المباشر، و كلقد تحكمت في نوعية النظامين الظروف الطبيعية و البشرية و التاريخية لكل مستعمرة، حيث طبق الحكم المباشر على تلك المستعمرات التي كانت تحتوي على نظام راق قبل مجيء البريطانييين، و هو نظام المشايخ و الزعامات مثل السودان،الصومال، اريتريا، كينيا، سيراليون و غامبيا. كما طبق بعد ذلك على تنجانيقا و روديسيا (زمبابوي)، أما نظام الحكم غير المباشر فقد طبق في أوغندا، نيجيريا و ساحل الذهب (غانا الحالية)،ثم طبق بعد ذلك على الكامرون و طوغو لما ضمتهما[3].

لقد كان النظام المباشر يعطي للحاكم العام جميع السلطات التنفيذية و التشريعية، ويتبع الحاكم العام سكرتير عام يأتي بعده ثلاث سكرتاريات واحدة إدارية و أخري مالية و

---

(1) رياض زاهر، مرجع سابق، ص 217.

(2) رياض زاهر، مرجع سابق، ص 218.

(3) ر.**ف.بيتس**، أساليب السيطرة الأوربية...، مرجع سابق، ص220.

ثالثة قضائية. و تنقسم المستعمرة إلى مقاطعات على رأس كل واحدة منها موظف، و كل هؤلاء يكونون من البريطانيين و يملكون نفس السلطات للحاكم العام، و قد تميز هذا النظام بالقبضة الحديدية و الصرامة تجاه الأهالي [1].

بينما النظام غير المباشر كان يحكم فيه الأهالي أنفسهم عن طريق واحد منهم، لكن هذا النظام كانت تختلف طبيعنه من مستعمرة الى أخرى حسب طبيعة كل منها، فبالنسبة لروديسيا لتي كان عدد الاوربيين فيه مرتفعا فقد طبقت فيها بريطانيا نظام المستعمر التي تحكم نفسها بنفسها (self– gouverning colonie)،فهذه الاستقلالية تتجسد من خلال برلمان صغير مكون من ثلاثين عضو كلهم بيض و منتخبين من طرف البيض[2]. فبحكم الوضع البشري الذي جعل البيض يشكلون الأغلبية في مستعمرة روديسيا فإن الأهالي الزنوج أصبحوا يشكلون أقلية في بلادهم.

و في عدد من المستعمرات كان البريطانيون يتركون السلطات التشريعية في أيدي الوطنيين، ما دام أن التشريع لا يتعارض مع النفوذ البريطاني في المستعمرة، كما كانوا يتركون لهم حرية التصرف في جز من الضرائب داخل إطار خاص[3]. و بالتدريج أصبحوا يدخلون الوطنيين في المجالس المنتخبة

لقد كان ابرز نموذج لهذا النظام غير المباشر هو ذلك الذي طبقه اللورد لوغارد في نيجيريا، حيث تبنى نظاما يقوم على التسيير الذاتي للمستعمرات(self gouvernement) ، فكان الحاكم العام تربطه بالحاكم الإفريقي المحلي أو رئيس المقاطعة البريطاني علاقة تعاون و استشارة و ليس علاقة أمر و تنفيذ، فلقد كان يترك للحكام المحليين الحرية في التصرف مع توجيههم بنصائح و إرشادات تجعل الحاكم الإفريقي

---

(1) نفسه، ص 220.

(2) Blanchet André. Deux politiques anglaises en Afrique Noire. In: *Revue française de science politique*, 3e année, N°4, 1953. p 796.
www.persee.fr/doc/rfsp_0035-2950_1953_num_3_4_452740

(3) رياض زاهر، استعمار افريقيا، مرجع سابق، ص212.

المحلي يبدو في نظر شعبه سيدا و هو ما سيدخل المستعمرة في النظام الاستعماري بطريقة سلسة[1].

عموما فإن السياسة البريطانية اتجاه مستعمراتها كانت تقوم على مبدأ تمويل المستعمرة نفسها بنفسها، و هذا ما أدى إلى تطبيق نوع من الاستقلالية المالية و الاقتصادية في مستعمراتها، وهو ما يستدعي استخدام اقل عدد من الأيدي العاملة البريطانية في مستعمراتها، لكنها في نفس الوقت تتدخل بمساعدات في حالة عجز أي مستعمرة في تحقيق تلك الاستقلالية الاقتصادية. بالإضافة إلى تحملها جزء كبير من نفقات التعليم الشعبي لتلك المستعمرات[2].

2. المستعمرات الفرنسية:

طبقت فرنسا طريقتين في نظامها الاستعماري في إفريقيا، الأولى تتمثل في الإدماج، أما الثانية فتقوم على الشراكة.

فبالنسبة للإدماج تكون الإدارة في باريس هي التي تقرر و تملي القوانين التي يتم تنفيذها مباشرة في المستعمرات. أما بالنسبة للشراكة فهو نظام مرن يجعل قوانين البلد المستعمر تتأقلم مع العادات و التقاليد و الأعراف المحلية للمستعمرة.

إن فرنسا طبقت الإدماج من خلال تقسيم سلطتها بين أربع حكومات عامة محلية، في إفريقيا، فالشعوب المستعمرة في افريقيا بالرغم من تعدد النظم الادارية الاستعمارية الفرنسية تبقى خاضعة للسلطة الفرنسية و لكنهم لن يكونوا متساويين مع المواطنين الفرنسيين، و تبقى السلطة الفرنسية فارضة لسيادتها[3]. كما أن السيطرة الاستعمارية الفرنسية تكون دائما

---

(1) Olver A. S. B. La politique coloniale britannique. In: *Politique étrangère*, N°2 , 1945 , 10e année, p120.
www.persee.fr/doc/polit_0032-342x_1945_num_10_2_5552

(2) Olver A. S. B. La politique coloniale Britannique, Op.cit, p120.

(3) La France coloniale :In :
https://casls.uoregon.edu/mosaic/FR_mosaic/africa/FR_U4A3/LaFranceColoniale.htm

معتمدة على اقتصاد الدولة الفرنسية و هذا رغم أن اقتصاد الدول المستعمرة الفرنسية يكون دائما مسخرا لاحتياجات (المتروبول)البلد الأم و هي فرنسا.

أن نظام الأهالي هو نظام إداري خاص يطبق على الشعوب المولودة في البلد المُستعمَر ، ويتسم بغياب حق الانتخاب ، و يتعرض أهله إلى ضرائب خاصة ، كما يتسم بغياب الحريات الأساسية، مثل حرية التعبير آو الاجتماع، و هو ما جعل النظام الاستعماري الفرنسي يدخل في صراع مع المعتقدات و العادات المحلية[1]. فلقد منع النظام الاستعماري الفرنسي الأساليب التجارية المتعامل بها محليا مثل المقايضة، كما عمل المستوطنون على القضاء على أنواع التعايش بينهم و بين الأهالي، فحتى النظام التعليمي استعمل من اجل أغراض استعمارية، لان التربية تعد وسيلة فعالة في إدخال أسلوب التفكير الأوربي الى المستعمرات.

اما بخصوص النظام الاقتصادي الاستعماري الفرنسي فإنه كان يشجع على ظهور طبقات اجتماعية جديدة، مثل البورجوازية التي تتمتع بحياة رفاهية نسبيا و متعلمة، بالإضافة إلى طبقة العمال . وهاتين الطبقتين أصبحت تنجذب الى مفاهيم الحرية والاستقلال التي انتشرت ما بين الحربين بفضل انتشار العمل النقابي و الحركات التحررية وكذا المبادئ الشيوعية.

(1) Ibid

المحور الثاني

تجارة الرقيق في إفريقيا

اولا: مفهوم العبودية و الرق:

العبد او الرقيق هو مملوك لمالك، حيث يكون العبد ملكا لشخص آخر ، و كل شي يخص هذا العبد يكون ملكا لسيده، مثل حريته ، مسكنه، أرضه، زوجته، أولاده، حيث يقوم العبد بخدمة سيده دون أن ينال مقابل خدمته أي أجر أو مكافأة، ، باستثناء طعامه و الذي يبقيه حيا[1]. و في هذه الحالة يكون العبد بالنسبة لسيده مجرد سلعة تباع و تشترى، و يمكن حتى تأجيره لغيره.

أما القن: فانه اتفاق يتم بين القن و سيده وفق عقد مكتوب أو شهد عليه شهود، بحيث يقوم القن بخدمة سيده في أرضه لمدة يحددها السيد، و لا يمكنه أن يغادر هذه الأرض إلا بموافقة سيده، و يكون ذلك مقابل غذائه و مسكنه. كما يمكن أن يتضمن العقد أن يستفيد القن من نسبة من المحصول، و قد يتضمن تخصيص السيد قطعة ارض للقن يستفيد منها للحصول على مقابل العمل الذي يقوم به ، و قد يلزم السيد على القن تقديم إتاوة سنوية أو عينية أو نقدية [2].

بداية تجارة الرقيق:

وجدت العبودية منذ التاريخ القديم، أي منذ ظهور الحضارات الكبرى، فبالنسبة للشعوب البدائية في العصور الحجرية التي كانت تعيش على القنص و قطف الثمار لم تكن تعرف الرق و العبودية. فقد كان يشيع فيها التعاون والمساواة وتعمل مشتركة في تحصيل غدائها، وإذا ما ندر الغداء فقد تدفعها غريزة الكفاح من أجل البقاء إلى قتل المستضعفين من أبنائها الذين لا يقدرون على الحصول عليه ، فيقتلون الشيوخ والمرضى أو يتخلون عنهم فيموتون من سغب وجوع ، وقد يقتلون النساء والأطفال لأنها أفواه لا نفع منها، وكانت تعتبر الغريب

([1]) **عايدة العزب موسى**، تجارة العبيد في إفريقيا، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، طبعة اولى، 2007، ص9.

([2]) **نفسه**، ص15.

منها عدوا لها يريد أن يستولي على ما في يدها من قوت ، فكانت تقتله وتأكله لان استبقاءه حيا يكلفها عبء غدائه وحراسته[1].

و لقد ارتبط الرق بظهور الزراعة، حيث ظهرت معها ملكية الأراضي و الحاجة إلى مضاعفة الإنتاج بعدما تطورت المدن، و أضحت الأسر غير قادرة على خدمة أرضها بنفسها بعدما ازداد الطلب على الغذاء، و هنا ظهرت فكرة الاسترقاق و التي كانت في البداية تتخذ من أسرى الحرب، لاستخدامهم في البناء و الخدمة المنزلية والأراضي الزراعية.

و لقد بدأ الرق ينتشر مع الحضارات القديمة، إذ كان سائدا في أيام الإغريق القدماء و البابليون و الفرس و الفراعنة، و حتى أيام الإمبراطورية الرومانية .فالعبيد قامت علي أكتافهم العمارات والمعابد و المسلات الضخمة، و بنايات الحضارات الكبرى بالعالم القديم، فالعبودية كانت متأصلة في الشعوب القديمة[2].

ففي المجتمع اليوناني القديم كان الإنسان لا يكون حرا إلا إذا كان ينتمي إلى جالية مستقلة تسير نفسها بنفسها، بحيث تكون ضمن مدينة دولة قادرة على الدفاع عن نفسها. أما خارج هذا الإطار فان الحرية تكون محدودة، فالإنسان بمجرد أن يفقد الارتباط بجاليته و مواطنيه بسبب من الأسباب كالحروب، أو التعرض للهجمات فانه يتحول إلى عبد يباع و يشترى، فالحرية اذا عندهم مكسب قانوني و ليس حق طبيعي[3].

تجارة الرقيق:

كان للرقيق أسواق يباع فيه ، وكانت تقام في مدينة الدولة لمنتصرة في الحرب، حيث التي يساق إليها الأسرى والسبايا، ففي مدن سومر وعيلام وبابل وأشور ومصر عرفت أقدم أسواق الرقيق المأسورين في الحرب، ثم قامت له أسواق في أثينا وإسبارطة وقرطاجة وروما، و لما

([1]) **عبد السلام الترمانيني**، الرق ماضيه و حاضره، سلسلة عالم المعرفة، سلسلة كتب تصدر عن المخجلس الوطني للفغنون و الثقافة و الاداب بالكويت، يناير 1978م، ص 16.

([2]) **Garlan Yvon**. De l'esclavage en Grèce antique. In: *Journal des savants*, 1999, n°2. p. 319.

www.persee.fr/doc/jds_0021-8103_1999_num_2_1_1625

([3]) **Garlan Yvon,** De l'esclavage en Grèce antique, Op.cit, p322.

زادت الحاجة إلى الرقيق اتسعت تجارته من خلال الخطف والشراء، وقامت له أسواق في الجزر اليونانية وكانت جزيرة (ديلوس وقبرص وكريت ورودوس من أشهر أسواقه.

و في العصور الوسطى ازدهرت تجارة الرقيق و خاصة المجلوب من الشرق وخاصة في الدولة الإسلامية التي اشتهرت بها أسواق مكة و لمدينة والطائف ودمشق والقاهرة والإسكندرية وبغداد والبصرة والكوفة وسمرقند وبخاري وغيرها من المدن الكبر، وفي الدول المسيحية اشتهرت أسواق القسطنطينية والبندقية ومرسيليا وبروفانس وفردان وبالرمو وكاندي[1] .

وكان اليهود العارفون بلغات الشرق والغرب يجوبون أسواق الرقيق في البلاد الإسلامية والأوروبية يشترون الرقيق ويتجرون به، وكانوا يسرقون أبناء النصارى أو يشترونهم من آبائهم .

ولما جاء الإسلام في القرن السابع كان من أولوياته التعرض للرق والعبودية بشكل مباشر. فدعا الرسول صلى الله عليه و سلم، إلى حسن معاملة الأسرى والعبيد والرفق بهم. وجعل لهم حقوقهم المقدرة لأول مرة في التاريخ الإنساني.

لكن رغم ذلك بقيت تجارة العبيد مستمرة خاصة في اسواق الشام و مصر و العراق و المغرب و المغرب و المدن الاوربية، بحيث تزامن ذلك مع اكتشاف المسلمين للممالك الافريقية جنوب الصحرا، و ازدهار تجارة القوافل العابرة للصحراء، فكان العبيد من اهم السلع المتاجر بها مع دول الشمال بالنسبة للمالك الافريقية الى جانب الذهب و العاج و ريش النعام، فازداد الاقبال على عبيد افريقيا خاصة مع وجود ممالك قوية في افريقيا تضمن العدد الوفبر من هذه السلعة نتيجة عمليات الغزو التي كانت تقوم بها ضد القبائل و الشعوب الوثنية في منطقة الادغال. و لقد كانت بلاد النوبة و البحيرة تشاد و كانم بورنو و جاو أهم الاسواق التي تجمع فيها العبيد من اجل تسويقهم الى تجار القوافل و استبدالهم بمواد قادمة من الشمال كالزجاج و القماش و الخيول.

و لكن رغم ذلك فقد بقيت هذه التجارة تقوم من اجل تزويد الخدم في البيوت أو الرعي، أو من اجل تقديم خدمات منزلية أو عائلية. الى غاية القرن 15م و بداية الكشوفات الجغرافية

([1]) **عبد السلام الترمانيني**، الرق ماضيه و حاضره، مرجع سابق، ص85.

البرتغالية التي حولت هذه التجارة الى ظاهرة عالمية عابرة للقارات، محدثة ثورة متعددة المجالات، عندما أصبحت هذه التجارة تعبر المحيط الأطلسي باتجاه العالم الجديد.

تجارة الرقيق عبر الأطلسي:

خلال العصور القديمة والوسطى لم يكن الأوربيين يعرفون القارة الإفريقية، وكانوا يرسمون في مخيلتهم عن إفريقيا صور خيالية، و يروون عنهم أساطير لا علاقة لها بالواقع و يعتبرونهم كائنات شبه أدمية يأكلون لحوم البشر، وفي القرن 15 بدأ الأوربيون يمارسون تجارة العبيد الأفارقة، و كانت أول خطوة قام بها ملك البرتغال عندما أرسل ووكلاء إلى ملوك التكرور وغمبيا والسنغال و تنبكتو، يتودد إليهم و يظهر نفسه كصديق لهم، كما أرسل رسالة إلى ملك مالي منسا موسى يعرض صداقته عليه. كما تمكن البرتغالين من ادخال بعض من الولوف المسيحية، و قويت العلاقة بينهم و بين ملك البرتغال[1] .

وفي عهد الكشوفات الجغرافية الأوربية، فتحت مجالات جديدة للتجارة بالعبيد، وخاصة بعدما تم اكتشاف السواحل الغربية و الشرقية لإفريقيا، فبدأت العلاقة بين البرتغاليين والأفارقة عن طريق التجارة، ثم تحولت الى استرقاق العبيد و بيعهم، ففي عام 1444 م كان البرتغاليون يمارسون النخاسة ويرسلون للبرتغال سنويا ما بين 700 – 800 عبدا من مراكز تجميع العبيد على الساحل الغربي لأفريقيا وكانوا يخطفون من بين ذويهم في أواسط أفريقيا .

و لما وصل البرتغاليون الى خليج غانة(ساحل الذهب انذاك) في عام 1462 اين أقاموا عليها فيما بعد قلعتهم المعروفة باسم المينا عام 1482م، تمت بعدها عقد اتفاقيات بين البرتغاليين و بعض القبائل الافريقية الغربية من اجل السماح لها باقامة العديد من الكشوفات داخل القارة، بعد ذلك التحقت اسبانيا بعملية الكشف في غرب افريقيا[2].

وفي القرن 16 مارست إسبانيا تجارة العبيد التي كانت تدفع بهم قسرا من أفريقيا لمستعمراتها في المناطق الاستوائية بأمريكا اللاتينية ليعملوا في الزراعة بالسخرة. وفي

([1]) **مارمول كرفجال**، افريقيا ترجمة علي حاجي، محمد زنيبر و محمد الأخضر، الجمعية المغربية للترجمة و التأليف والنشر، الرباط، 1989، ص217.

([2]) **تسن هريدي فرغلي علي**، تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر، منتدى صور الأزبكية، طبعة اولى، العلم و الإيمان للنشر، الإسكندرية، 2008 ، ص4 .

منتصف هذا القرن دخلت إنجلترا حلبة تجارة العبيد في منافسة و ادعت حق إمداد المستعمرات الأسبانية بالعبيد وتلاها في هذا المضمار البرتغال وفرنسا وهولندا والدنمارك . ودخلت معهم المستعمرات الأمريكية في هذه التجارة اللا إنسانية. فوصلت أمريكا الشمالية أول جحافل العبيد الأقارقة عام 1619 م. جلبتهم السفن الهولندية وأوكل إليهم الخدمة الشاقة بالمستعمرات الإنجليزية بالعالم الجديد .ومع التوسع الزراعي هناك في منتصف القرن 17 زادت أعدادهم. ولا سيما في الجنوب الأمريكي. وبعد الثورة الأمريكية أصبح للعبيد بعض الحقوق المدنية المحدودة. وفي عام 1792 كانت الدنمارك أول دولة أوربية تلغي تجارة الرق وتبعتها بريطانيا وأمريكا بعد عدة سنوات.

وفي مؤتمر فينا عام 1814 عقدت كل الدول الأوربية معاهدة منع تجارة العبيد. وعقدت بريطانيا بعدها معاهدة ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1848 لمنع هذه التجارة. بعدها كانت القوات البحرية الفرنسية والبريطانية تطارد سفن مهربي العبيد. وحررت فرنسا عبيدها وحذت حذوها هولندا وتبعتها جمهوريات جنوب أمريكا ما عدا البرازيل حيث العبودية بها حتى عام1888 م .وكان العبيد في مطلع القرن 19 بتمركز معظمهم بولايات الجنوب بالولايات المتحدة الأمريكية. لكن بعد إعلان الاستقلال الأمريكي اعتبرت العبودية شراً ولا تتفق مع روح مبادئ الاستقلال. ونص الدستور الأمريكي على إلغاء العبودية عام1865 م . وفي عام1906 م عقدت عصبة الأمم (*League of Nations*) مؤتمر العبودية الدولي حيث قرر منع تجارة العبيد وإلغاء العبودية بشتى أشكالها.

المحور الثالث

الحوار شمال جنوب

اولا: مفهوم حوار شمال ـ جنوب:

نقصد بالحوار شمال جنوب هي ذلك التحول الذي حدث في العلاقات بين دول الشمال المصنع والمتقدم مع دول الجنوب المتخلف حديثة الاستقلال، حيث انتقلت هذه العلاقة من علاقة استعمار واستغلال إلى علاقة تعاون و تبادل، من خلال عقد عدة اتفاقيات و استثمارات مشتركة تعود بالمصلحة على الطرفين.

فعلاقة الشمال المُصَنَّع و المتطور كانت منذ ظهور الثورة الصناعية مع دول الجنوب المتخلف ، علاقة استغلال و استعمار و تبعية الجنوب للشمال. لكن مع مطلع السبعينات من القرن20 بدأت تظهر بوادر للتعامل الند للند بين الشمال و الجنوب، فما هي اسباب هذا التحول في العلاقات شمال جنوب؟

ثانيا: أسباب الحوار شمال ـــ جنوب:

تُجمع الدراسات على أن الحوار بين الشمال والجنوب تبلّور بشكل واضح في السبعينات من القرن الماضي، وخاصة بعد الأزمة النفطية ، غير أن هذا الحوار سبقته عدة أسباب و ظروف مهدت لظهوره، فلقد كانت بداية فكرة الحوار إلى عام 1961 عندما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حيث ظهر فيه لأول مرة تضامن دول الجنوب عندما تحالفت الدول النامية في التصويت من أجل عقد هذا المؤتمر، و هذا ما يبين لنا ان هناك أسباب غير مباشرة سبقت هذا الحوار و أخرى غير مباشرة.

1. الأسباب البعيدة:

أ .فشل سياسة المساعدات الممنوحة من طرف دول الشمال:

لقد تميزت الفترة التي أعقبت استقلال دول العالم الثالث بالتركيز على تقديم مساعدات اقتصادية من طرف الدول المتقدمة، ولهذا الغرض تمَّ إنشاء مؤسسات دولية تنظم منح هذه المساعدات، وأهم هذه المؤسسات هي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لكن بحكم أن هذه المؤسسات كانت خاضعة لنفوذ الدول الكبرى، فسياسة صندوق النقد تحددها

دولتان هما الولايات المتحدة وبريطانيا، أما البنك الدولي فلا يمنح قروضه إلا للمشاريع الإنتاجية دون الاكتراث لأهمية هذه المشاريع بالنسبة لضرورات الإنماء في دول الجنوب. و أكثر من ذلك فلقد استعملت الدول الكبرى هذه المؤسسات من اجل خدمة مصالحها الإستراتيجية في إطار الصراع الاديولوجي القائم آنذاك بين المعسكرين الشيوعي و الرأسمالي المعروف بالحرب الباردة. فلم تكن تلك المساعدات التي قدمها البنك العالمي او صندوق النقد إلا بشروط تخدم مصالح الدول الرأسمالية[1]، و من الأمثلة على ذلك رفض تقديم المساعدات الى مصر لبناء السد العالي فلجأت الى المعسكر الشيوعي.

ففي أعقاب ثورة 23 يوليو 1952، وإعلان مصر جمهورية عربية، اهتم جمال عبد الناصر بإعادة إحياء الدولة فى كل مجالات و نواحى الحياة السياسية والاقتصادية، فكان فى مقدمة تلك المشاريع هو بناء السد العالي، فى البداية تم تكليف مجموعة من الخبراء الألمان بإعداد الدراسات عن المشروع إلا أنهم جميعًا أكدوا أن ضخامة التمويل هى أكبر المشاكل التى قد تواجه نجاح ذلك المشروع، فلم يكن أمام مصر خيار آخر سوى المساعدات من الخارج، فكانت الولايات المتحدة وإنجلترا والبنك الدولي الذي أقر تمويل مشروع بناء السد، فى سنة 1955م، وتقدموا بعروض جزئية تصل إلى 130 مليون دولار، واشترط لهذه المعونة موافقة البنك الدولي على تقديم قرضه لمصر البالغ 200 مليون دولار. وفى نوفمبر عام 1955 سافر وزير المالية والتجارة المصري، إلى واشنطن ليبدأ المفاوضات مع رئيس البنك الدولي ومع ممثلي الحكومة الأمريكية والبريطانية، وفى 17 ديسمبر 1955م، أعلن البنك الدولي موافقته على تمويل السد العالي مناصفة مع إنجلترا وأمريكا.

لكن تبين فيما بعد أن موافقة البنك العالمي بتموين السد كانت مصحوبة بعدد من الشروط أهمها أن تتعهد مصر بعدم إبرام أى اتفاقات مالية أو الحصول على أى قروض دون موافقة البنك الدولي، وأحقية البنك الدولي فى مراجعة ميزانية مصر، وأن تتعهد مصر بتركيز تنميتها على مشروع السد العالي فقط وتخصيص ثلث دخلها لمدة عشر سنوات لهذا الغرض، و تراقب انفاق الحكومة المصرية.

---

[1] **عبدالله هدية**، حوار الشمال والجنوب وأزمة تقسيم العمال الدولي والشركات المتعددة الجنسية، دار الشباب قبرص، ط1، 1986. ص214.

لكن الرئيس عبد الناصر رفض تلك الشروط، مما ترتب عنه سحب أمريكا لعرضها ، و بالفعل أعلنت أمريكا انسحابها من تقديم العون لمصر مُبررة ذلك بأن اقتصاد مصر لا يستطيع أن يتحمل أعباء بناء السد العالي، ثم تبعتها بريطانيا بسحب العرض الذي كانت تقدمه لمصر وقدره حوالي 14 مليون دولار، ثم أعلن مدير البنك الدولي بأن البنك لا يمكنه قرض مصر مبلغ مائتي *مليون دولار لتمويل المشروع*، فقام الاتحاد السوفيتى بالإعلان عن استعداده للمساهمة فى تمويل السد من خلال المعونات الفنية والمعدات والأموال وسدادها خلال 25 عاما، لكن مع كل ذلك كان لابد من حل يكفل استقلال المشروع والبلد.

و في **البرازيل** على سبيل المثال، التي اقترضت من صندوق النقد الدولي أموالا من اجل القضاء على التضخم، وبالفعل نفذت شروطه، اعتقاداً في الوصول إلى حل لأزمتها الاقتصادية، ولكن ما لم يكن بالحسبان هو أن هذه الشروط أدت إلى تسريح ملايين العمال، وخفض أجور باقي العاملين، بخلاف إلغاء دعم طلاب المدارس. ووصل الأمر إلى تدخل دول أخرى في السياسات الداخلية للبرازيل، وفرض البنك الدولي على الدولة أن تضيف إلى دستورها مجموعة من المواد، تسببت في اشتعال الأوضاع السياسية الداخلية.

ب. **الصدمة النقدية:**

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى بداية السبعينات كان الدولار قابل للصرف بالذهب، وهذا ما أرسته اتفاقيات بروتون وودز، غير أن هذا النظام تعرض للعديد من الصدمات في أواخر الستينات، ولذلك فلم يكن انهيار نظام بروتون وودز، مفاجأة لكثير من متتبعي نظام النقد الدولي(2)، وما حدث أنه في 15 آب /1971/ أصدر الرئيس الأمريكي نيكسون قرار بفصم الدولار الأمريكي عن الذهب، مما أسدل الستار على الربع قرن المجيد، حيث ظهرت فوضى نقدية عالمية شهدت العملات الأساسية من خلالها تذبذباً بقيمتها التبادلية(1)، هذه الفوضى في النظام النقدي الدولي أدت الى موجات من التضخم لم يسبق لها مثيل منذ عام 1945. أما الدول النامية فكان وضعها الأسوأ بسبب تبعيتها المفرطة للدول الكبرى واعتماد اقتصادها على تصدير المواد الأولية.

هذه الأزمة بالتضافر مع فشل المساعدات واندلاع الثورة النفطية ستفتح الطريق أمام ما عرف فيما بعد بالحوار شمال جنوب.

ج. عيوب النظام الاقتصادي العالمي القائم آنذاك:

.1 إن الدول النامية تحصل على قدر قليل من القيمة المضافة على أسعار المواد الأولية والسلع الأساسية التي تصدرها إلى الدول الصناعية.ونجد أن عدداً كبيراً من الشركات عبر الوطنية تحتكر مجمل عمليات الإنتاج حتى التوزيع النهائي.

2 .مجمل الاتفاقيات والامتيازات القديمة تتميز بعدم الإنصاف كما يظهر بأن كل محاولة للتغيير تواجه دائماً بتدخل الدول الأم من أجل المحافظة على الأمر الواقع.

3. إن المبادئ الليبرالية التي تنادي بها الدول الصناعية لا تمنعها من اتباع سياسة الحماية أمام تدفق بعض السلع التي تصدرها الدول النامية (المنسوجات والألبسة مثلاً).

4. انعدام مشاركة الدول النامية في صنع القرارات الدولية التي تلتزم هذه الدول نفسها احترامها، ويظهر ذلك بالخصوص في القرارات التي يتم التوصل إليها في المؤسسات المالية الدولية، حيث أن أنظمة التصويت تعتمد على الثقل المتوازن للدول الأعضاء.

5. ازدياد الديون الخارجية المستحقة على الدول النامية وهو ماأدى لاحقاً إلى إعلان عدد من الدول عن عدم قدرتها على دفع المستحق عليها.

2. الاسباب المباشرة:

أ. الأزمة النفطية:

تعد سنة 1973 فاصلة في التاريخ المعاصر لما قبلها و ما بعدها. فقد برز النفط ليس كمادة أولية مميزة فحسب بل كسلاح استراتيجي ذي أثر مهم في موازيين الصراع الإقليمية والدولية، حيث استخدمته الدول العربية النفطية كسلاح للضغط على الدول الداعمة لإسرائيل، هذا بالإضافة إلى عمليات التأميم وتالياً رفع الأسعار حيث وصلت في سنة 1974 أضعاف ما كانت عليه عام 1971.

وقد ترتب على أزمة النفط منذ 1973 ظواهر عدّة جديدة أثرت في الاقتصاد الدولي وأهم هذه الظواهر هي أن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى ارتفاع تكلفة الطاقة وفاتورة واردات

الدول الصناعية من ناحية ،وزيادة الفوائض المالية لدى الدول المصدرة للنفط من جهة أخرى، فارتفعت فاتورة النفط من 28 مليار دولار عام 1970 إلى 535 مليار دولار عام 1980 (3)، هنا شعر الغرب بمدى حاجته لهذه المادة الاستراتيجية التي تأتي من العالم الثالث والتي كانت من أهم أسباب الإزدهار في الربع قرن المجيد. وأمام هذا الواقع ولأول مرة ظهر العالم الثالث موحداً في حين أن الغرب الصناعي انقسم إلى مجموعتين:

الأولى تريد الحوار مع الجنوب وتقودها فرنسا، أما الثانية فتطالب بالمواجهة الشاملة مع الجنوب وتقودها الولايات المتحدة الأمريكية.

واستمر هذا السجال إلى أن جاءت مبادرة وزير النفط السعودي الذي دعا إلى عقد مؤتمر دولي للطاقة والتنمية، على أن تتمثل فيه 4 دول عن الأوبك OPEC وثلاث عن الدول الصناعية و3 عن أكبر الدول النامية المستوردة للنفط، ولم يفوت الرئيس الفرنسي الفرصة، تمَّ عقد المؤتمر في باريس وهكذا بدأ ما عُرف بالحوار شمال جنوب.

ب.مؤتمر الجزائر لحركة عدم الانحياز1973:

لقد كان لمؤتمر الجزائر لحركة عدم الانحياز دور بارز في الانطلاق الفعلي للحوار بين الشمال والجنوب، لأنه لأول مرة تتطرق الدول النامية لجوهر المشكل في النظام الاقتصادي العالمي، و الذي تميز إلى غاية تلك الفترة بالخلل لصالح دول الشمال من خلال وجود دول الجنوب تملك المادة الأساسية للتطور و هي الثروة، و يختص اقتصادياتها في تصديرها بأثمان رخيصة ، إلى أسواق تتحكم فيها الدول الكبرى، و تتحكم في أسعارها، بينما تختص الدول الكبرى في التصنيع و بيع منتجاتها بأثمان غالية الثمن، و هو ما جعل هذه الدول المستقلة حديثا تتحول من استعمار سياسي إلى استعمار اقتصادي في ظل تحكم الشركات متعددة الجنسيات و من ورائها دول الشمال في الاقتصاد العالمي، لهذا الرئيس الجزائري هواري بومدين عن الوضع بمقولته الشهيرة مخاطبا دول الشمال : « ... **انتم تملكون الفكرة ونحن نملك المادة**» أي أنه لا يمكن أن يكون تطور بالثورات الطبيعية وحدها و التي توجد في دول الجنوب، و لا يمكن أن يكون بالتكنولوجيا و حدها و الموجودة لدى دول الشمال، كما طالب بضرورة الاستقلال الاقتصادي ، لان الاستقلال السياسي وحده لا يكفي، حيث أن الموارد الأولية تشكل جزء من سيادة الدول الجنوبية، وممارسة السيادة على

ثرواتها يحقق لها استقلالها الاقتصادي. لهذا كانت من بين قرارات هذا المؤتمر ممارسة دول الجنوب لسيادتها على ثرواتها الطبيعية، كما نصت إحدى قرارات المؤتمر على ضرورة مراقبة نشاط الشركات الأجنبية الاحتكارية باعتبارها تمس بسيادة دول الجنوب، كما شملت توصيات المؤتمر حث دول الجنوب على تأميم ثرواتهم الطبيعية، التي كانت في قبضة الشركات الاحتكارية. كما دعت إلى إيجاد حل لمشكلة الديون التي أثقلت كاهل دول الجنوب و عرقلت تنميتهم.

لقد وضعت قرارات مؤتمر الجزائر يدها على عمق المشكل و وجدت الحلول التي يمكنها ان تبعث حوار جاد و عادل بين الشمال و الجنوب.

ثانيا : أسس الحوار:

1 الانخراط في التجارة الدولية:

بعد فشل سياسة المساعدات في تحقيق التنمية في الجنوب ظهر تيار جديد من دول إفريقيا و أسيا يعتبر أن الانخراط في التجارة الدولية هو الحل الأمثل، وهذا الاتجاه ظهر جلياً في مؤتمر الـ UNCTAD(United Nations Conférence on Trade and Development مؤتمر الاتحاد الدولي للتجارة و التنمية) المنعقد في جينيف 1964، حيث اتفقت الدول النامية على كلمة واحدة و هي أن يكون التعامل مع الشمال في إطار التبادل التجاري و ليس المساعدات) .

ولكن دول الجنوب سرعان ما اكتشفت أن التجارة الدولية تعمل بشكل يخدم مصالح دول الشمال، فضلاً عن سيطرة دول الشمال على المؤسسات المالية والتجارية الدولية، لهذا طرحت دول الجنوب من خلال مجموعة الـ 77 (حركة عدم الانحياز) فكّرة ضرورة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد و عادل، و ذلك بعد انعقاد مؤتمر الجزائر لحركة عدم الانحياز سنة 1973 ، وبالفعل فقد تمكنت قرارات الجزائر إقناع هيئة الأمم بجدوى هذا النظام، وصدر عن الجمعية العامة لهيئة الأمم قرارين هما: رقم 3201 و 3202 المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

2. النظام الاقتصادي الدولي الجديد:

إن دول الجنوب أصبحت واعية بأن اقتصادها يعاني من خلل وذلك لاعتمادها على تصدير المواد الأولية، بأسعار رخيصة مع العلم أنها حتى لا تملك القرار فيما يخص سعر أو كمية إنتاج هذه المواد، كما أنها لا تملك القدرة على التصنيع لافتقارها إلى التكنولوجيا المطلوبة، ناهيك عن مشاكلها النقدية ولذلك كانت أسس الحوار في ظل النظام الاقتصادي الجديد لابد أن يقوم على النقاط التالية:

أ. تشجيع تصنيع الدول النامية:

و لتحقيق هذا الغرض يجب على الدول المتقدمة سواء بمعوناتها الرسمية أو من خلال المؤسسات الدولية تأمين التمويل اللازم للصناعات المتقدمة في الجنوب، كما يجب تقديم المزيد من المساعدات التقنية والتدريبية.

ب. نقل التكنولوجيا:

تطالب دول الجنوب بإتاحة الفرصة أمامها للحصول على التكنولوجيا، وهذا ماأكدت عليه المادة 13 من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، حيث نصت على أن (لكل دولة الحق في الانتفاع بخطوات العلم والتكنولوجيا ومستخدماتها لتعجيل أدائها الاقتصادي .

كما أكد الميثاق على واجب الدول الصناعية في التعاون مع دول الجنوب لتقوية مقوماتها الهيكلية والعلمية.

ج. .تسهيل المبادلات التجارية:

تطالب دول الجنوب بتسهيل دخول بضائعها الأسواق في البلدان المتقدمة عن طريق إزالة تدريجية للحواجز الجمركية وغيرها من إجراءات الحماية، كما أكدت المادة 14 من الميثاق. كما تطالب دول الجنوب بالإسراع في وضع اتفاقات للسلع الأساسية (3) للتقليل من آثار تقلب وانخفاض أسعارها.

د.إصلاح النظام النقدي الدولي:

بحيث يتم اتخاذ التدابير اللازمة لوقف التضخم الذي تعانيه البلدان المتقدمة ومنع تسربه للبلدان النامية، وتأمين استقرار النظام النقدي الدولي خاصة لجهة أسعار الصرف لاسيما من حيث آثار تقلبها السيئة على تجارة السلع الأساسية وبالتالي على النمو في دول

الجنوب، بالإضافة إلى ذلك لابد من إشراك البلدان النامية إشراكاً فعالاً في كل مراحل اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية الدولية.

هـ . تنظيم عمل الشركات عبر الوطنية:

كان معظم اقتصاد دول الجنوب تسيطر عليه الشركات الاجنبية القديمة التي تعود الى عهد الشركة الهولندية للهند الشرقية التي تشبه الآن IBM وSONY ، و غيرها ، فهذه الشركات كانت تدير أعمالها خارج بلدانها الأم: أمريكا، أوربا، اليابان، غير أن السيطرة تبقى مركزية، أي أن الشركة الام هي من تتحكم باقتصادات الدول النامية، وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار في مجال المواد الأولية من حيث الإنتاج والأسعار، وأي محاولة سياسية لتغيير الواقع تُقابل بتدخل الدولة الأم، ولذلك طالبت دول الجنوب بوضع مدونة دولية لقواعد وسلوك الشركات الاجنبية لضمان عدم تدخلها في الشؤون الداخلية للبلدان المضيفة، وخلق توافق بين نشاط الشركات وعمليات التنمية في الدول المضيفة، وإعادة استثمار أرباحها في الدول النامية. غير أن ما حدث ويحدث اليوم للأسف هو أن الدول النامية هي التي تركض خلف الشركات وتتنازل لها شيئاً فشيئاً عن سيادتها.

ثالثا: نماذج من التعاون شمال ــ جنوب:

إن تضامن الدول الجنوبية و تلاحمها يبقى الحل الوحيد لإثبات تواجدها و فرض نفسها كمحاور ندي لدول الشمال، ولهذا فلقد قامت الدول النامية بالدعوة لإنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف بـ U.N.C.T.A.D (Unted Nation of trade and devloppment) و ذلك عام 1964 و هو جهاز يضم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو تابع للجمعية العامة للأمم المتحدة، جاء كرد على نادي الأغنياء الذي يدافع عن مصالح الدول الغنية من خلال منظمة الغات (Gatt) general agreement of tarif and trade. الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة،و هي منظمة تهدف إلى تخفيف القيود الجمركية لتمكين الدول المتقدمة من اكتساح السوق في عالم الجنوب.

وبعد محاولالت متعددة من الدول النامية (خاصة الدول الأفريقية وأمريكة اللاتينية) من ناحية، ونتيجة لجو المنافسة الذي ولدته الحرب الباردة من ناحية أخرى ، وافقت الدول الصناعية على عقد مؤتمر التجارة والتنمبة عام 1961 الذي ساعد على طرح العديد من

القضايا من وجهة نظر الدول النامية وتقديم المساعدات الفنية لها و زيادة الوعي بقضايا ديونها، وبشكل عام فإذا لم يكن المؤتمر الدولي للتجارة و التنمية جهازاً فعالاً في مجال التجارة الدولية، فإنه قد ساعد على رفع صوت الدول النامية في أهمية ربط قضايا التجارة باحتياجات التنمية، وكان مصدراً مهماً للمعلومات والخبرة الفنية فضلا عن كونه منبراً لرفع صوت الدول النامية .

وكرد فعل لمطالب الجنوب في مواجهة الشمال، وبالرغم من أن المؤتمر ظل يعقد دورة كل أربع سنوات من تاريخ انعقاده الأول في جينيف 1964 فقد كانت نتائج المؤتمر من قبيل التوصيات ولم تأخذ شكل التزامات للدول الأعضاء فيه ، وما لبثت هذه التوصيات أن تعثرت أيضاً في التنفيذ العملي.

إلا أنه ورغم كل ذلك تبقى أعمال هذا المؤتمر بمثابة مولد وحدة الدول النامية. أما دول الشمال ورغم أنها لم تتجاوب بشكل جدي مع هذه المنظمة باستثناء النظام العام للأفضليات[1] ضمن الجات ، فإنها عملت على أن تكون محاولات التعاون مع الجنوب خارج إطار الأمم المتحدة . وأهم هذه المحاولات كانت الحوار العربي الأوروبي واتفاقية لومي اللتان سيأتي على ذكرهما بشيء من التفصيل.

رابعا: لحوار العربي الأوروبي

بدأت مجموعة الدول الأوروبية بفتح قنوات الحوار بينها وبين الجامعة العربية ، بعد الضغوطات النفطية التي استخدمها العرب مجتمعين آنذاك ، بالإضافة الى ظروف الحرب الباردة التي تتطلب من اروربا كسب الدول العربية في ظل سياسة الاحتواء.

ففي أعقاب حرب اكتوبر 1973 برزت فكرة الحوار العربي الأوروبي، حيث كان الحوار يدور على المستوى الجماعي بين منظمتين دوليتين، هما السوق الاوربية المشتركة بدولها

[1] هو نظام جمركي تفاضلي، حيث تنص على إعفاء بعض الدول من القواعد العامة الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، وهو نظام يقوم على مبدأ إعفاء الدول المفضلة و التي تجبر الدول الأعضاء في المنظمة على التعامل مع بقية الدول الأعضاء على أساس شريك تجاري متميز، و فرض حقوق جمركية متساوية.و هذا ما يخدم الدول المتقدمة لأنها دول مصدرة بالدرجة الاولى.

التسع، وجامعة الدول العربية بدولها العشرين، إلا أن افتتاح الحوار رسمياً على المستوى الفني لم يتم إلا يوم 10 من جوان 1975، عندما عقد أول لقاء بين المنظمتين في القاهرة لبحث أمور التعاون بينهما، و سنحاول وضيح الدوافع التي حتمت على المنظمتين الذهاب إلى طاولة الحوار. ومن ثم سنأتي بشيء من التفصيل حول أسباب فشل هذا الحوار والعقبات التي وقفت في وجه تطوره .

1. دوافع الحوار العربي الاوربي:

لقد انبثقت فكرة الحوار بين المنظمتين بعد حرب اكتوبر 1973 حيث كانت هذه الحرب نقطة تحول مفصلية في محتوى علاقات الدول العربية بالعالم، و كانت واحدة من أهم نتائج الحرب هي:

الجسور التي أقيمت بين العرب والبلدان الأفريقية من خلال الحوار العربي الأفريقي، ولقد ظهر الحوار العربي الأوروبي إلى الوجود منذ اجتماعات كوبنهاغن في منتصف ديسمبر 1973، أين أعلن وزير الخارجية الفرنسي ميشال جوبيار أن الحوار بين العرب وأوروبا هو أحد الآمال والاهتمامات لكلا الجانبين.

و هنا يظهر بأن حرب أكتوبر . ساهمت في انطلاق الحوار بين المنظمتين بعدما استخدمت الدول العربية المنتجة للنفط البترول كسلاح ضد الدول المساندة لإسرائيل في تلك الحرب، وقد كانت أسباب استخدام هذا السلاح سياسية و اقتصادية.

فأما الأسباب السياسية:

حيث سادت حالة توتر في الشرق الأوسط خاصة بعد أن توقفت حرب الاستنزاف[1] ، والتي وضعت بدورها ضغوطاً على الحكومات العربية باستخدام كافة الأسلحة المتاحة لديها بما فيها سلاح النفط .

[1] **حرب الاستنزاف** :أو حرب الألف يوم كما أطلق عليها بعض الإسرائيليون. والاستنزاف هو مصطلح أطلقه الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر على الحرب التي اندلعت بين مصر وإسرائيل على ضفتي قناة السويس .بدأت أحداثها عندما تقدمت المدرعات الإسرائيلية صوب مدينة بور فؤاد بهدف احتلالها يوم 1 يوليو،1967 ، فتصدت لها قوة من الصاعقة المصرية بنجاح فيما عرف بمعركة رأس... =العش .تصاعدت العمليات العسكرية خلال الأشهر التالية

2. اسباب اقتصادية:

من المعروف في مجال الطاقة البترولية أنه خلال فترة ما بين 1950 و 1973 فإن أسعار البترول العالمية كانت مقّومة بأقل من سعرها الحقيقي بحوالي 50% ، وكما ذكر الرئيس الجزائري بو مدين " أنه لأكثر من عشرين عاماً فإن الدول المصدرة للبترول قد مّولت التنمية الصناعية الغربية.

لهذا فخلال ربيع وصيف 1973 فإن الدول العربية لوحت باستخدام سلاح البترول وعلى أثر ذلك، صرح وزير البترول السعودي أحمد زكي اليماني في الولايات المتحدة في افريل 1973 بأن حكومته لن تسمح لشركة أرامكو بتحقيق برامج التوسع التي تصبو اليها حتى تتخلى الولايات المتحدة عن سياستها المواليه للموقف الإسرائيلي.

وبسبب إعلان الرئيس نيكسون عن مد إسرائيل بمعونة مالية و عسكرية بقيمة 2,2 بليون دولار ، فإن لجنة الخليج عقدت اجتماعا في الكويت في 16 ت2 وقررت رفع الأسعار بنسبة 70% بطريقة جماعية ، وفي اليوم التالي اجتمع وزراء النفط للدول المصدرة للنفط في الكويت واتفقوا على خفض الإنتاج فورياً بمقدار 50% عن انتاج شهر سبتمبر ، وتضمن البيان النهائي أن نفس النسبة سوف تطبق على كل شهر مقارناً بالشهر السابق ، حتى يتم انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة في جوان 1967 و حتى استرداد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

خاصة بعد مساندة العرب لدول المواجهة أثناء مؤتمر القمة العربية في الخرطوم، ورفض إسرائيل لقرار مجلس الأمن 242 الداعي لانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلها عقب انتصارها الخاطف على العرب خلال حرب يونيو.

استمرت الحرب نحو ثلاث سنوات، وخلالها استهدفت غارات سلاح الجو الإسرائيلي المدنيين المصريين أملا في إخضاع القيادة السياسية المصرية، مستخدمين في ذلك مقاتلات الفانتوم الأميركية الحديثة. كما استعان المصريون بالخبراء السوفييت وصواريخ الدفاع الجوي السوفياتية لتأمين العمق المصري. وشهدت الحرب أيضًا معارك محدودة بين إسرائيل وكل من سوريا والأردن والفدائيين الفلسطينيين. وفي 7 أوت 1970 انتهت المواجهات بقرار الرئيس عبد الناصر والملك حسين (ملك الاردن)، قبول وقف إطلاق النار. ولم تؤد الحرب إلى أي تغييرات في خطوط وقف إطلاق النار، ولم تنجح كذلك المساعي الهادفة للتوصل إلى تسوية سلمية بسبب التعنت الإسرائيلي، وانما سادت حالة من اللا سلم واللا حرب، والتي أدت بدورها إلى نشوب حرب أكتوبر بعد ثلاث سنوات.

بانتهاء مهمة كيسينجر في إجراء الفصل بين القوات على الجبهتين المصرية والسورية ، فإن المقاطعة العربية وإجراءات خفض الإنتاج توقفت تماماً ، ولكن بقيت مسألة هامة نجمت عن استخدام سلاح البترول وهي ماسميت بثورة البترول العالمية والتي جعلت سعر البرميل يصل مع بداية 1975 إلى 11,25 دولار مقارنة ب2,1 دولار عشية حرب تاكتوبر.

وهذا ما حذى بإحدى الباحثات الأوروبيات (ماري هانكس) بالقول بأن " عصر الطاقة الرخيصة الذي قامت عليه الاقتصاديات الصناعية الغربية قد أتى فجأة إلى نهايته .

و بهذا برزت مكانة الدول العربية في التنمية ، في تعاملها مع الدول الاوربية، و ذلك من خلال تزاوج الإمكانيات الغربية مع رؤوس الأموال العربية.

لقد كان الحوار مع العالم العربي هو الطريقة الأكثر منطقية لتلافي آثار المقاطعة البترولية ، فقد بات معروفاً أن النمو الهائل في ثروة البلدان العربية المصدرة للبترول سوف يقود هذه البلدان إلى استخدام فوائضها في الاستثمار واستيراد السلع والبضائع والخدمات والتكنولوجيا في البدان الغربية . وهكذا فإن دول الجماعة الأوروبية تستطيع أن تعيد دورة رؤوس الأموال مرة أخرى والتي دفعتها لقاء فوتير البترول المستورد بالتعاون مع العالم العربي ، لذلك أرادت أوروبا الاستفادة من شراكة طويلة الأمد بين الرأسمال البترولي العربي والتكنولوجيا الغربية بالإضافة إلى الاستفادة من المميزات الاقتصادية للعالم العربي.

أما بالنسبة للدول العربية فهم يتطلعون إلى مزيد من العناية والاهتمام بمواقفهم، وبحسب وجهة النظر العربية فإن أوروبا الغربية جديرة باتخاذ موقف واضح ومنصف إزاء قضايا العرب العادلة تثبيتاً لاستقلال إرادتها وأداء دورها كاملاً في الشؤون الدولية بحكم كونها تتصل بالدول العربية عبر البحر المتوسط بصلات تجارية متينة ومصالح حيوية متداخلة لا يمكن أن تنمو إلا في إطار تسوده الثقة والمصالح المتبادلة.

الالتزام بالعمل بجميع الوسائل على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة، والسعي لكي تقوم بالضغط على الولايات المتحدة لكي تكف عن مساعدة إسرائيل.

.0

bnh1

الجامعة الإفريقية

أولا: تعريف الجامعة الإفريقية:

وتُعْرف أيضا بحركة عموم إفريقيا، فهي فكرة أو حركة ومفهوم وليس تنظيم بالمعنى المعروف، فهي عبارة عن إيديولوجية ثقافية وسياسية تَعْتَبِر بأن قضية تطوير وازدهار وأمن و رخاء إفريقيا هي قضية كل الأفارقة، بحيث يجب يشارك كل الأفارقة في إقامة تكامل إفريقيا و أمنها، كما أنهم لا بد من أن يسيروها بأنفسهم من اجل أن تصبح قوة دولية، فهي تسعى إلى تجديد و توحيد إفريقيا بتعزيز شعور كل الأفارقة بالانتماء إلى العالم الإفريقي.

و تقوم هذه المنظمة بتمجيد الماضي الإفريقي و تنهل من قيمه بكل فخر واعتزاز، وتحاول إعادة اعتزاز الإفريقي بانتمائه أينما كان موجودا في العالم، فهي تهدف إلى تحرير إفريقيا اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا و سياسيا و توحيدهم سواء أكانوا يعيشون في إفريقيا أو منتشرون في العالم. و جوهر أساس فكرة الجامعة الإفريقية يقوم على حقيقة و أساس أن جميع الأفارقة عبر العالم يشتركون في نفس المصير، و أن تطوّرهم الاجتماعي و الثقافي والاقتصادي و السياسي مرتبط باتحادهم، و يعتبر هدف هذه الفكرة هو الوصول إلى إنشاء منظمة سياسية تندمج داخلها كل الأمم و الشعوب الإفريقية.

ثانيا: ظروف نشأة و تطوُّر الجامعة الإفريقية:

إن الفكرة التي تدور حولها الحركة كانت موجودة منذ تاريخ طويل ربما يعود إلى فترة ازدهار تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وكانت تراود مجموعة من الأسرى الأفارقة الذين تم نفيهم إلى أمريكا بين القرنين 16 و 19م في إطار ظاهرة تجارة الرقيق عبر الأطلسي، ثم بدأت تنضج الفكرة في القارة الأمريكية و خاصة في جزر المحيط الأطلسي مثل الأنتيل والكاراييبي على شكل حركة الزنوج من خلال تأكيدهم على خصوصية الرجل الأسود، ومحاولة إعادة الاعتبار للقيم الزنجية،و من خلال نضالهم من أجل المساواة بين البيض والسود، ثم تحولت إلى حركة سياسية متعددة الأوجه، واضعة مطالب أساسية و هي: التحرُّر

السياسي و الثقافي والاقتصادي للقارة و الشعوب الإفريقية من الهيمنة الاستعمارية الأوروبية.

و جاءت هذه الفكرة بعدما عاناه الأفارقة من استعباد عبر تاريخيهم الطويل، و كذا أنواع الاستعمار و التشويه لتاريخهم من طرف العالم الغربي الذي كان يعتبر الرجل الأبيض هو الجنس المتفوّق و ناشر الحضارة و محتقرا الجنس الأسود، فالجامعة الإفريقية تنطلق من فكرة أن الأعراق و الأجناس كلها متساوية ولا وجود لتفوق جنس على آخر.

1. مؤتمر لندن:

ظهرت الفكرة فعليا في سن 1900م من خلال عقد أول مؤتمر لها في لندن لما اجتمع نخبة من السود شملت أشخاصا أفارقة من جزر الكاريبي وغرب إفريقيا و الولايات المتحدة الأمريكية و انجلترا وكندا و جنوب إفريقيا، كانوا يمثلون طبقة النبلاء من محامين، أطباء، أساتذة،مرشدين اجتماعيين و صحفيين و رجال دين و بعض الطلبة، و من هؤلاء الحاضرين في المؤتمر نذكر وليم سيلفستر(*Wiliam Silvester*)، جوزيف ماسون(*Joseph Mason*)، إدوارد بوغارد (*Edward Bogard*)، ماركوس غارفي(*Marcos Garfy*)، وآخرون. فلقد انعقد مؤتمر لندن بين 23 و25 جويلية 1900م، في جو عالمي مشحون باشتداد العنصرية ضد السود، وأزمة اقتصادية واجتماعية خانقتين، وحملات الغزو والاستعمار الأوربيين للقارة الإفريقية، حيث قرّر المؤتمرون تأسيس منظمة دائمة تدوم فترة أعضاؤها مدة سنتين، ويجتمعون كل سنتين في أمريكا و أوربا أو أي دولة إفريقية مستقلة ،و لقد أسفرت قرارات هذا المؤتمر على النقاط التالية:

. تنمية إفريقيا لصالح الأفارقة .

. تمثيل السود في المجتمع الدولي و المنظمة العالمية للعمل.

. تنسيق الجهود الدبلوماسية من أجل الوقوف ضد سياسة الإبادة التي ترتكب في حق السود في أوربا و غيرها.

. توسيع حقوق المواطنين في المستعمرات الفرنسية في إفريقيا.

. إنهاء عملية التشغيل القصري للعمال في المستعمرات البرتغالية.

. تحرير كل من هايتي، ليبيريا، وإثيوبيا من التبعية الاقتصادية للشركات الاحتكارية.

2. مؤتمرات مابين الحربين:

عقدت عدة مؤتمرات للجامعة الإفريقية بين الحربين منها مؤتمر باريس 1919م، مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى، و رغم رفض الولايات المتحدة لعقده إلا أن فرنسا سمحت بعقده خدمة لمصالحها السياسية في مستعمراتها في إفريقيا، و لقد حضره مندوبون من الولايات المتحدة الأمريكية و من جزر الأنتيل و من السنغال بلغ عددهم 57 مندوبا، كان من أهم قراراته أن يطلب من الزنوج أن يحكم الوطنيين من أصول إفريقية كل الدول الإفريقية مع توفير للوطنيين الأفارقة كل الحقول الطبيعية و الوطنية.

تم توالت في كل من لندن وبروكسل وباريس ولشبونة ونيويورك طوال فترة ما بين الحربين تحت زعامة إدوارد بوغارد، الذي تحوَّل خلال هذه الفترة إلى شخصية رئيسية انظم حوله كل المؤتمرات للجامعة الإفريقية، كما بدأت تظهر القرارات ذات الطابع الشيوعي مثل محاربة الاستغلال الرأسمالي، وهذا بعدما نجحت الثورة الشيوعية في روسيا ومحاولة استغلالها لهذه الحركة لصالحها.

و إلى جانب هذه المؤتمرات ظهرت في أوربا و أمريكا عدة جمعيات و منظمات إنسانية وعمالية ذات التوجه الاشتراكي، أو تلك التي الحركات الآفرو- أمريكية التي بدأت تناضل ضد الحركات الاستعمارية، فانخرط فيها الأفارقة و وُظِّفت من أجل خدمة القضايا الإفريقية . كما أسَّس الأفارقة عدة جمعيات ذات طابع ثقافي و اجتماعي و عمالي و طلابي في كل من أوربا وأمريكا وانخرطوا في حركة جمعية عموم إفريقيا، لكنها منذ انعقاد مؤتمر مانشستر في بريطانيا عرفت الحركة تطوُّراً و منعطفا كبيرا في تاريخها.

3. مؤتمر مانشستر 1948:

بعد الحرب العالمية الثانية أصبح السود الأفارقة يطالبون أكثر بالاستقلال الذاتي و محاربة الامبريالية بسبب انتشار المبادئ الشيوعية في أوساط الطبقات المثقفة والوطنية، ولقد انعكس هذا التوجه في مؤتمر مانشستر الذي حضره السود البريطانيين بالإضافة إلى فدرالية النقابة

العالمية و نقابات العمال في المستعمرات، و شخصيات وطنية من غرب و شرق إفريقيا مثل كوامو نكروما من غانا، و جومو كينياتا من كينيا، ولأول مرة يطلب المؤتمرون بالحكم الذاتي والاستقلال كما طالبوا بإلغاء القوانين التي تسمح باغتصاب الأراضي من الأفارقة وكل قوانين التمييز العنصري.

ولأول مرة يركِّز الأفارقة على موضوع حرية التعبير والصحافة و تكوين الجمعيات وحرية التجمُّع و التعليم المجاني والإجباري، وحق الرعاية الصحية والإعانات الاجتماعية للجميع. كما طالبوا بحق الانتخاب للرجال والنساء البالغين 21 سنة، ومطالبة بتحسين أجور العمال، كما تطرقوا إلى لأول إلى مصطلحات القومية الإفريقية والاشتراكية الإفريقية مما يوضِّح تأثير الأفكار الشيوعية.

بعد هذا المؤتمر قام الزعيم الغاني نكروما بتأسيس حزب سياسي كبير يهدف إلى توحيد الغرب الإفريقي وذلك في ديسمبر 1945م، وهو الأمانة الوطنية لغرب إفريقيا(*West Arica National Secrétariat WANS*)، و ذلك بعدما التقى بالمنتخبين الأفارقة الجدد مثل لامين غي، فيليكس هوفوات بوانيي، و ليوبولد سيدار سنغور، فعقد مؤتمرا لهذا الحزب أكد من خلاله على الاستقلال التام و المطلق للشعوب الإفريقية الغربية باعتبار الحل الوحيد للقضاء على المشاكل التي تسبب فيها الاستعمار، لهذا فلقد تم اتِّهام نكروما و منظمته بالشيوعية من طرف الدول الغربية، و قد تراجع نشاط هذه المنظمة بعد عودة نكروما إلى غانا ودخوله السجن، وبعد خروجه أصبح رئيسا للحكومة في 1951م تحت ظل الحكم الفرنسي أين قام بتنظيم مؤتمر الجامعة الإفريقية في كوماسي سنة 1953م.

بعدها حذت حذوه دول إفريقية أخرى تابعة للسودان الفرنسي مثل السنغال عن طريق سيدار سنغور ومالي عن طريق لمين غي من خلال التجمع الديمقراطي الإفريقي الذي عبروا من خلاله عن رفضهم لخضوع السود للرجل الأبيض الأوربي المستعمر لبلادهم.

ثالثا: شخصيات بارزة في الجامعة الإفريقية:

1.إدوارد ويلموت بليدن(1832-1912) *Edward Wilmot Bliden*

ولد سنة 1832م، بسان توماس وهي إحدى المستعمرات الدنمركية في جزر الكراييبي، وينحدر إدوارد ويلموت من جد كان عبدا ليصبح أحد الشخصيات العالمية اللامعة في العالم

الإفريقي و الكراييبي، يتقن عدة لغات منها الفرنسية، الألمانية، الإغريقية، العبرية و العربية، بدأ بممارسة مهنة التعليم أولا في كل منن ليبيريا و سيراليون، كان والديه من أتباع لكنيسة البروتستنتية، لهذا شجعه والديه على أن يصبح مبشرا و خادما للكنيسة، زار سنة 1850م الولايات المتحدة الأمريكية و طلب الانخراط في كلية ونجرز اللاهوتية، لكن تم رفض طلبه ليقبل في سنة 1858م، ثم هاجر إلى ليبيريا وعُيِّن مسؤولا للبعثات الأجنبية في الكنيسة لكنه بعدما أعلن تعاطفه مع الإسلام عانى الكثير من غطرسة المبشرين المسيحيين و حقدهم عليه، و لهذا استقال من منصبه في الكنيسة.

لقد شغل عدة مناصب في ليبيريا وسيراليون منها وزير الخارجية، وسفيرا لدى محكمة سانت جيمس، ومبعوثا فوق العادة إلى باريس ولندن، وفي سنة 1887 أعلن عن أعماله الرئيسية و أهمها الإسلام و سباق الزنوج.

2.وليم إدوارد بوغارد(1868-1963م)*William Edward Burghard* :

و يلقب بالأب الروحي للجامعة الإفريقية، ولد في 23 من شهر فيفري 1868م، في ولاية مساشوستس، الأمريكية في مدينة ذات أغلبية سكانها من البيض، و هو عالم اجتماع ناشر و شاعر أيضا، يعود أصله إلى جزيرة هايتي ، انخرط في قضية الدفاع عن الحقوق المدنية للزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية، و في سنة1963م تجنَّس بالجنسية الغانية كما ترشّح للجائزة الكبرى الممنوحة من طرف المجلس العالمي للحرية سنة 1952م، ولجائزة لينين من أجل الحرية سنة 195م.

درس بجامعة هارفارد سنة 1888م، أين تحصّل على شهادة ليسانس بدرجة مشرف، وفي سنة 1892م تحصّل على منحة للدراسات العليا في برلين، و هناك احتك بالمفكرين الألمان والأوربيين. و في سنة 1895م يصبح أول أمريكي من أصول إفريقية بتحصّل على شهادة الدكتوراه من جامعة هارفارد، أنشأ عدة جمعيات منها جمعية نياغرا وهي منظمة زنجية ديمقراطية تضم عدد من المثقفين و الطلبة و الموظفين السود الذين يطالبون بالمساواة مع البيض، وحقهم في الحياة السياسية مثل حق الانتخاب. وفي سنة 1910م أسس الرابطة الوطنية لتقدم الملونين التي تضم بالإضافة إلى السود عدد كبير من البيض، كما أسس مجلة الأزمة التي أصبح مسؤولا عنها، حتى أصبح أحد أهم قادة الجامعة الإفريقية في مطلع

القرن العشرين، ونشّط الكثير من مؤتمراتها وأهمها مؤتمر 1919 و1948م. ترك الكثير من المؤلفات أشهرها نيغرو فيلادلفيا، أرواح الجمهور، و كتاب الزنوج.

قائمة الببليوغرافيا

أولا: المراجع العربية:

1. إدارة الموارد البشرية و التكنولوجية التابعة لمنظمة الاتحاد الإفريقي، **إنشاء الجامعة الإفريقية (وثيقة المشروع)**، مؤتمر اتحاد التعليم الإفريقي، الدورة الاستثنائية،الأولى، نيروبي، كينيا،11- 13ماي، 2011م.

2. حمداني محمد علي الأمين، **التطور التاريخي للجامعة الإفريقية**، مجلة تاريخ العلوم، مجلد4، العدد السابع، ، مارس2007، ص8.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية:

1. Abdou Kouamé,«Amzat Boukari-Yabara, ***Africa unité***», une histoire de panafricanisme, Paris, éditions la découvertes, collection cahiers libres, 2014, p318.

2. Abdou Kouamé **,** ***Questions de communication***, 2015/1n°27, Pp388-390.
Url :*http//www-cairn-info.www.sndl1.arn.dz/revue-questions-de-communication, 2015-1-htm-page-388*

3. Charles Bernard, Decraene (Philippe), ***Le panafricanisme***. In ;revue française de science politique, 12ème année, n°3, 1962, Pp740-741.
www.persee.fr//doc/rfsp_0035-2950_1962_num_12_3_403391_r1_0740_0000_002.

4.Lara Oruno,«***La conférence Panafricaine de Londres, un centenaire à commémorer, 1900-2000***»,in :Présence Africaine, 2001/1(N°163-164),Pp103-120.
http//www-cairn-info.www.sndl1.arn.dz/revue-présence africaine-2001-1.htm-page-103.htm.

5.Elika M'bokolo, ***Mémoire d'un continent***, Londres,1900: La première conférence panafricaine .In :
http//www.rfiLemission/20130427-londres-1900-premiere-conférence-panafricaine

6.Tombs Isabelle, **L'exil socialiste européen à Londres, 1939-45, Conflits et regroupement**, in : *L'émigration politique en Europe aux 19ème et 20eme siècles* . Actes du colloque de Rome(3-5 Mars1988), Rome, école Française de Rome,1991,Pp371-393.
www.persee.fr/doc/efr_0000-0000_1991_act_146_1_4148

7.Bouvet Laurent, ***Les noirs américains et le lien social aux états unis :un enjeu identitaire irréductible***.in : lien social et politique, numéro 39, printemps 1998, Pp84-101. *http//doi.org/107202/005063AP.*

8.Biney A, From Activist to leader of the cpp,1945-1951.in :The political and social thought of kwame Nkrumah . palgrave Macmillan, New Yorck, 2011, Pp29-45.

9.Brasseur Paule, Ayandele(E.A), Africa historical studies.in ; Revue Française d'histoire d'outre-mer, tome 67, n°246-247,1er et 2eme trimestre 1980, p170.